

## مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

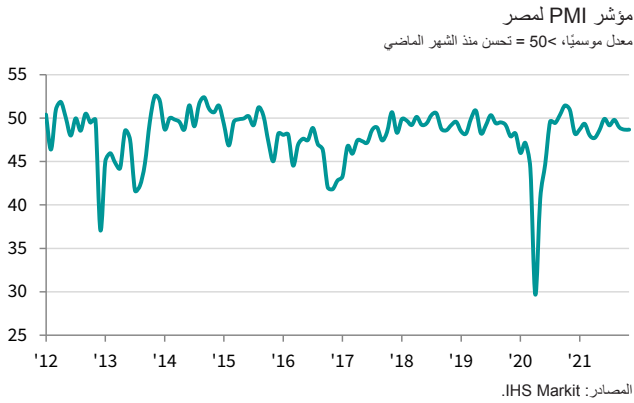
## انخفاض النشاط التجاري مع ارتفاع التضخم

## النتائج الأساسية:

تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة للشهر الثالث على التوالي

استمرار قوة الضغوط التضخمية

انكماشات جديدة في التوظيف والمشتريات



تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 نوفمبر 2021.

## تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"مرة أخرى، كانت الضغوط التضخمية ونقص الإمدادات من أبرز العوامل المثبطة للاقتصاد غير المنتج للنفط في مصر في شهر نوفمبر. فقد انخفض الإنتاج للشهر الثالث على التوالي، كما كان هناك انخفاض للشهر الثالث على التوالي في الأعمال الجديدة، حيث أدى ارتفاع أسعار المبيعات إلى إعاقة إنفاق العملاء في الاقتصاد المحلي.

استمر تزايد أسعار الشحن والطاقة في إثقال كاهل الشركات بارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، مما جعلها تعاني للحفاظ على هوامش الربح من خلال الزيادة الحادة في أسعار المبيعات. ورغم أن معدل التضخم في أسعار الإنتاج قد بدأ في التراجع اعتباراً من شهر أكتوبر، إلا أنه سجل ثاني أسرع معدلاته منذ منتصف عام 2018، الأمر الذي قدم مؤشرات غير متفائلة بشأن مستقبل أسعار المستهلكين."

استمر الارتفاع الحاد في تكاليف الأعمال في رفع أسعار البيع وخفض الطلب على مستوى الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط خلال شهر نوفمبر. وقد تراجعت الأعمال الجديدة بأسرع وتيرة في ستة أشهر، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج وكذلك تجدد انخفاض معدلات التوظيف والمشتريات. ونتيجة لذلك، تراجعت التوقعات الخاصة بالإنتاج المستقبلي إلى أضعف مستوياتها في عام.

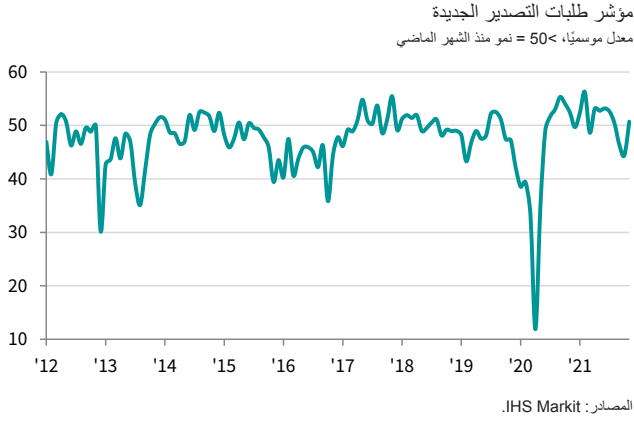
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 48.7 نقطة في شهر نوفمبر، أي أنه لم يتغير عن الشهر السابق، مشيراً إلى مستوى تدهور معتدل في المجمل. وبهذا يكون المؤشر قد سجل أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) لـ 12 شهراً متتالية.

وقد أدى الانخفاض في ظروف الأعمال إلى انخفاض مستويات الإنتاج في شهر نوفمبر. حيث انخفض النشاط للشهر الثالث على التوالي، وسُجل معدل انكماش مماثل إلى حد كبير لذلك المسجل في شهر أكتوبر. وذكر أعضاء اللجنة أن تراجع طلب العملاء والتباطؤ بسبب مشكلات سلاسل التوريد العالمية غالباً ما كانا وراء الانكماش الاقتصادي.

كما تراجعت أحجام الطلبات الجديدة للشهر الثالث على التوالي، وتسارعت وتيرة الانخفاض إلى أعلى معدلاتها منذ شهر مايو. وأشار كثير من الشركات إلى أن ارتفاع أسعار البيع أعاق إنفاق العملاء في السوق المحلية. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت أعمال التصدير الجديدة لأول مرة منذ شهر أغسطس.

ارتفعت أسعار المبيعات بشكل حاد في منتصف الربع الرابع، مع انخفاض معدل التضخم بشكل طفيف عن مستوى شهر أكتوبر الذي كان الأعلى في 38 شهراً. ومع استمرار ارتفاع تكاليف المواد الخام، سلطت بعض الشركات الضوء على زيادات الأسعار بأكثر من 10% من أجل حماية هوامش ربحها.

تلي...



وكان تضخم تكلفة مستلزمات الإنتاج قوياً، وكان ثاني أسرع تضخم في أكثر من ثلاث سنوات. أشارت الشركات إلى أن ارتفاع تكاليف الوقود والشحن غالباً ما أدى إلى زيادة الأسعار، بما في ذلك أسعار المواد الخام مثل المواد الغذائية والورق. في الوقت ذاته، ارتفعت تكاليف الرواتب للشهر الثالث على التوالي مع قيام الشركات برفع الأجور استجابة لارتفاع نفقات المعيشة.

في ظل تراجع المبيعات بسبب الآثار التضخمية، لجأت الشركات إلى تخفيض النشاط الشرائي مرة أخرى في شهر نوفمبر. وقد انخفض شراء مستلزمات الإنتاج للمرة الأولى في أربعة أشهر، مما ساهم في استنفاد مخزون المشتريات. في الوقت ذاته، أدت مشاكل الإمداد العالمية إلى تدهور أداء الموردين لأول مرة منذ شهر يونيو.

وبدأت أعداد العمالة في الانخفاض في منتصف الربع الرابع، بعد أربع زيادات شهرية متتالية في التوظيف. وأشار أعضاء اللجنة إلى أن الانخفاض المستمر في الطلبات الجديدة قد قلل من أعباء العمل ودفعهم إلى ترك الوظائف الشاغرة كما هي. ومع انخفاض القدرة الاستيعابية للموظفين، زادت الأعمال المتركمة بأسرع معدل منذ شهر نوفمبر 2020.

وأخيراً، أدت توقعات ارتفاع التضخم إلى توقع الشركات أن يكون النشاط خلال العام المقبل طفيفاً. وتراجع مستوى الثقة بشكل عام للشهر الثاني على التوالي ووصل إلى أدنى مستوياته في 12 شهراً.

### تعليق

ديفيد أوين

خبير اقتصادي

IHS Markit

هاتف: +44 1491 461 002

[david.owen@ihsmarkit.com](mailto:david.owen@ihsmarkit.com)

جوانا فيكرز

اتصالات الشركات

IHS Markit

هاتف: +44 207 260 2234

[joanna.vickers@ihsmarkit.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarkit.com)

**نبذة عن IHS Markit** (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة [joanna.vickers@ihsmarkit.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarkit.com) لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

### نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

### المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر نوفمبر 2021 في الفترة من 12-22 نوفمبر 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@ihsmarkit.com](mailto:economics@ihsmarkit.com).

### إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit و Purchasing Managers' Index™ و PMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.